

الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية

محمد صالح محمد الزهراني
الرقم الجامعي: 251002067



قضايا بحثية 2
Week 04



تتمثل المهمة الحالية (3): في تقييم كيفية صياغة أهداف الدراسة والأسئلة البحثية لرسالة ماجستير، وربط هذه المهمة مع المهمة السابقة والتي تتضمن: استعراض الأدبيات السابقة مع تقييم شمولية الأدبيات المستعرضة، ترابط الأفكار، واستخدام مصادر موثوقة.



تقييم الدراسة من حيث معايير المهمة (2)

تقييم (4 درجات: شمولية الدراسات المستعرضة)

بعد عرض الدراسات السابقة، من الملاحظ ما يلي:

- لم يضع الباحث عنوان جانبي (الدراسات السابقة) ولكن عرضها في سياق الإطار النظري، كان من الأفضل وضع عنوان للدراسات السابقة والتعقيب عليها في إطار المعايير البحثية، إلا أنه تم عرضها بشكل منهجي حيث تضمنت (الهدف، المنهج المستخدم، العينة، والنتائج والتوصيات)، لم يتم ترتيبها لا زمنياً ولا حتى تصنيفها حسب المتغيرات أو إذا كانت عربية أو أجنبية.
- عرض الدراسات السابقة يعتبر شاملاً نوعاً ما، حيث غطى الباحث الأبعاد الأساسية لموضوع الدراسة من خلال عرض دراسات تناولت الأطر التشريعية والتنظيمية- وإن كانت قليلة حيث أشار الباحث إلى ندرة أو قلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع على حد علمه- ، ودراسات أخرى تناولت حوكمة الاستدامة الثلاثية
- شملت الأدبيات المستعرضة مزيجاً من الدراسات العربية والأجنبية الحديثة مما يعكس جهداً واضحاً في سدّ الفجوة البحثية، تُبرز موقع الدراسة الحالية بوضوح في سياق ما سبق عرضه نظراً لقلة الدراسات في هذا الموضوع كما ذكرنا سابقاً.

عما إذا كانت تلك الشركات تصح عن تقارير استدامة مستقلة لجوانب الاستدامة التلقائية والجوانب التنظيمية وفقاً للمبادرة، ومدى توكيدها من جهة خارجية لضمان موثوقية المعلومات المصحح عنها، وقد كانت أبرز نتائجها أن الإفصاحات عن تقارير الاستدامة المستقلة تمثل ما نسبته 6% من العينة والتي تُعد منخفضة مقارنة بالأسواق الخارجية وتركز على الجانب المالي أكثر من الجانب الاجتماعي والبيئي، ومن حيث مساهمة تلك التقارير من طرف خارجي فقد كان هناك شركة واحدة، وعن ملتبحة الإفصاح الوصفي للشركات محل العينة أنه اداه لإدارة الانطباع وأن معظم المعلومات المصحح عنها تلويحاً لا تكس الأداء بشكل دقيق؛ ومضرورة إلزام الإفصاح وفق المبادرة العالمية نظراً لانتشارها على نطاق واسع دولياً، وتأكيد تلك التقارير من مصادر خارجية بناء على التتبعات والتطبيقات المطلوبة.

وبالرغم من محدودية الدراسات التي تطرقت إلى الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة التلقائية نظراً لحدثة الموضوع وقلة الدراسات بشكل عام وخصوصاً باللغة العربية في مجال حوكمة الاستدامة التلقائية، والأطر التنظيمية والتشريعية في المملكة العربية السعودية، فقد خلصت الدراسات السابق إلى التوجه العام نحو الاستدامة التلقائية وزيادة الاهتمام والوعي بجوانب الاستدامة التلقائية والطلب على تقارير الاستدامة على مستوى العالم ومدى تأثير تلك الأبعاد على الأداء المالي للشركات وعلاقتها بمقاييس الأداء وتوجهات المستثمرين والجهات المنظمة وإطلاق مؤشرات القياس للاستدامة، وفوائد الاستدامة التلقائية على بيئة الشركات وزيادة أداء الشركة والتي ترتبط بالعلاقة بمقاييس الأداء وأنه كلما ارتفع الإفصاح عن الاستدامة التلقائية ارتفع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والمقاييس الأخرى والتوجه المتسارع في الإلزام بالإفصاح عن الاستدامة التلقائية عن المعلومات الخبر مالية والانتقال من الجانب الاختياري في الإفصاح إلى الإلزام في تلبية ممارسات الاستدامة التلقائية في بعض الدول بوتيرة متسارعة من خلال إصدار التنظيمات والتشريعات المازمة للشركات للإبلاغ عن تلك التقارير وتأكيدا من طرف خارجي.

معايير اختيار تجارب هذه الدول:

تعود الأسباب الرئيسية لاختيار تجارب دولة أستراليا، ماليزيا والهند في موضوع الدراسة بهدف البحث عن التنوع في التجارب على مستوى العالم وكون الدول أصدرت تنظيم إلزامية حوكمة الاستدامة التلقائية "ESG" في بيئة الأسواق المالية الناشئة أو المتقدمة للدول ومدى توفر معلومات متاحة عن تلك الدول ونجاح هذه التجارب وتميزها عند تطبيقها، مع مراعاة أهمية مناسبتها للبيئة الاقتصادية والثقافية وإمكانية الأخذ بتلك التجارب لتمييزها وقرئها من بيئة التطبيق وطبيعة بعض المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة لبعض القطاعات في تلك الدول، حيث يعود سبب اختيار تجربة أستراليا كونها من أوائل الدول التي عملت على تنفيذ إلزامية حوكمة الاستدامة التلقائية بطريقة الإلزام أو التوضيح، ومن حيث تجربة ماليزيا فقد حظيت هذه التجربة بتميز وإشادة كبيرة وحقت رقماً قديماً في عملية التطبيق من بين الدول في العالم ومدى قدرة الشركات الماليزية في تحقيق عوائد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص. كما يعد اختيار تجربته الهندي لتمييزها بسرعة التطبيق وتوالتهمها مع الأهداف الأهمية للتنمية المستدامة وإصدار إقراراً لمطابقة الإلزام بالإبلاغ عن الاستدامة التلقائية مع مراعاة المرونة في التطبيق والإلزام في أية التدرج في التنفيذ على مستوى الشركات وقبول المعايير الدولية المسافرة من قبل المنظمات، وتم مراعاة مدى استخدام أسواق المال في عملية ممارسات الاستدامة التلقائية في اختيار تجارب الدول مع التوسع في الدول التي أدخلت الإلزام في عملية التطبيق مؤخراً.

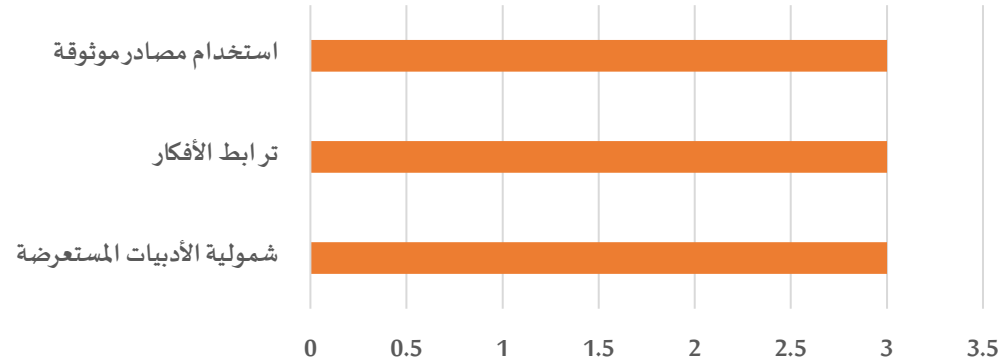
تابع التقييم معايير المهمة (2)

3 درجات: (ترابط الأفكار)

- يتضح الترابط المنطقي في عرض الأفكار وترتيبها بشكل متدرج حيث تناول الباحث متغيرات الدراسة من حيث المفاهيم بشكل عام وانتقل إلى واقع هذه المفاهيم وتطبيقها في المملكة العربية السعودية مما يعطي انسيابية في الطرح ويظهر فهماً منهجياً في معارف الباحث.
- وُفق الباحث في تقديم عرض منظم ومترابط الأفكار، خاصة في عرض واقع تطبيق حوكمة الاستدامة الثلاثية في المملكة العربية السعودية، والانتقال إلى التجارب الدولية في هذا المجال، كان لهذا التسلسل دور كبير في فهم الموضوع لدى القارئ بشكل سلس.
- حققت الدراسة ترابط واضح في عرض الأفكار بدءاً من المقدمة وحتى الإطار النظري بما فيه الدراسات السابقة، مما عزز وضوح مشكلة الدراسة وأهميتها، وساعد القارئ على تتبع السياق النظري للدراسة بسهولة

3 درجات: (استخدام مصادر موثوقة)

- تميزت الدراسة باستخدام مصادر علمية محكمة وموثوقة تمثلت في كتب أكاديمية، مقالات منشورة في مجلات علمية، وتقارير معتمدة.
- اعتمد الباحث في هذه الدراسة على مصادر حديثة نسبياً في مجملها
- تم التوثيق وفق المعايير الأكاديمية، مما يعزز من مصداقية العرض وسلامته العلمية.
- اعتمدت الدراسة أيضاً على مصادر ومراجع متنوعة ما بين العربية والإنجليزية مما يعكس اطلاعاً واسعاً من قبل الباحث



عرض أهداف وأسئلة الدراسة المهمة (3)

أهداف الدراسة تتلخص في:

تحليل محتوى الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية ESG المطبقة في المملكة العربية السعودية، وأثر غياب التنظيمات واللوائح على حوكمة الاستدامة الثلاثية في بيئة الأعمال، والتعرف على واقع الإفصاح للشركات المدرجة في السوق المالية، وأثر غيابها على المنظمات، مع التعرف على الفرص والمخاطر المتحققة للمنظمات وطرق الإلزام في عملية التطبيق، ومن ثم تقديم توصيات مبنية على واقع الممارسات العالمية والمؤتمرات الدولية. من خلال الإجابة على التساؤل: **ما العلاقة بين الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية؟** ينبثق من هذا التساؤل، أسئلة فرعية تتمثل في:

- هل هناك علاقة بين الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية؟ وماهية طبيعة العلاقة بينهما؟
- ما مدى إمكانية تطبيق إطار حوكمة الاستدامة الثلاثية في المملكة العربية السعودية؟

3.1. الهدف من الدراسة:

تهدف هذا الدراسة إلى تحليل محتوى الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية "ESG" المطبقة في المملكة، وأثر غياب التنظيمات واللوائح على حوكمة الاستدامة الثلاثية في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية والتعرف على واقع الإفصاح للشركات المدرجة في السوق المالية، وأثر غيابها على المنظمات مع التعرف على الفرص والمخاطر المتحققة للمنظمات وطرق الإلزام في عملية التطبيق ومن ثم تقديم توصيات مبنية على واقع الممارسات العالمية والمؤتمرات الدولية. وذلك من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

ما العلاقة بين الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية؟

وينبثق من هذا التساؤل التساؤلان الفرعيان التاليان:

1. هل هناك علاقة بين الأطر التنظيمية والتشريعات وحوكمة الاستدامة الثلاثية؟ وماهية طبيعة العلاقة بينهما؟
2. ما مدى إمكانية تطبيق إطار حوكمة الاستدامة الثلاثية في المملكة العربية السعودية؟

تقييم أهداف وأسئلة الدراسة

تقييم (5 درجات: وضوح الأهداف)

بعد العرض السابق للأهداف يتضح ما يلي:

- الأهداف موضوعية واضحة يمكن تحقيقها.
- كان من الأفضل لو قام الباحث بعرضها على شكل نقاط أو عبارات مرقمة حتى يسهل على القارئ فهم الموضوع والمشكلة.
- تمت صياغة الأهداف بشكل مباشر ومحدد تضمنت متغيرات الدراسة الأساسية الأطر التنظيمية، حوكمة الاستدامة الثلاثية .
- جاءت الأهداف متناسقة ومرتبطة مع مشكلة الدراسة وأهميتها وباقي أجزاء الدراسة
- قام الباحث بربط تحقيق الأهداف من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة.
- بشكل عام فإن الأهداف تعتبر واضحة ومحددة، واتسمت بصياغة خالية من الأخطاء بلغة سليمة

تقييم (5 درجات: دقة الأسئلة البحثية)

بعد العرض السابق للأسئلة البحثية:

- من الواضح أنه تم صياغتها بوضوح، بعبارات محددة ومفهومة حيث يمكن للقارئ معرفة ما الذي يسعى الباحث لتحقيقه من الدراسة
- تضمنت التساؤلات متغيرات الدراسة الأساسية: الأطر التنظيمية والتشريعية، حوكمة الاستدامة الثلاثية
- ارتبطت بأهداف ومشكلة الدراسة، وتم من خلالها تحديد مجال الدراسة (المملكة العربية السعودية)
- من الملاحظات على الأسئلة البحثية، أنها جاءت ضمن أهداف الدراسة، ولو أن الباحث جعل التساؤل الرئيسي والأسئلة البحثية في مشكلة الدراسة، كان أفضل من حيث المنهجية العلمية لعرض المشكلة والأهداف.

التقييم بشكل عام 10/10

يمكن القول إن أهداف وأسئلة الدراسة تميزت بالوضوح، والدقة، والاتساق مع باقي الأجزاء، مع صياغة لغوية سليمة، إضافة إلى أن عرض الدراسات السابقة اتسم بالشمولية نوعاً ما، مع ترابط ملموس في الأفكار، واستخدام المصادر الموثوقة.





مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

